

## صحيفة وقائع

### بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي تنهي ولايتها

يعود تاريخ الشراكة القوية بين تيمور - ليشتي والأمم المتحدة إلى الدعم المقدم من المنظمة إلى تيمور - ليشتي في كفاحها من أجل تقرير مصيرها وإجراء المشاورة الشعبية التاريخية في عام ١٩٩٩. ومنذ ذلك الحين، شهد البلد خمس عمليات لحفظ السلام وعمليات سياسية تابعة للأمم المتحدة، كما سُجل حضور لصناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها.

وأوفد مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي استجابة للأزمة الداخلية التي هزت البلاد في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦. وتسببت تلك الأزمة في تشريد ما يقارب ١٥٠.٠٠٠ شخص لجأوا إلى مخيمات في جميع أنحاء العاصمة ديلي وفي باوكاو. وكان الوضع شديد التوتر، حيث كان أفراد سابقون في قوات الأمن يجوبون الريف وهم مسلحون.

وفي ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٠٤، الذي كلف البعثة بالإنفاذ المؤقت للقانون والأمن العام إلى أن يُعاد تشكيل الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وتمكن من معاودة الاضطلاع بدورها في هذين المجالين. وشملت تلك الولاية الواسعة النطاق مساعدة الحكومة على تنظيم الانتخابات؛ وبناء القدرات في قطاعات الإدارة، والعدالة، والأمن؛ وتعزيز آليات حقوق الإنسان؛ واستكمال التحقيقات في قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت عام ١٩٩٩. وتضمنت الولاية تقديم الدعم لآليات الحكومة في التنسيق بين الجهات المانحة وفي تشجيع المساواة بين الجنسين أثناء إقامة المؤسسات ووضع السياسات.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وقعت الحكومة والبعثة خطة انتقالية مشتركة من أجل توجيه التخطيط للانسحاب المتوقع للبعثة بحلول نهاية عام ٢٠١٢. وبيّنت هذه الخطة، وهي الأولى من نوعها في مجال حفظ السلام، الأولويات والأهداف المتوخاة إلى حين مغادرة البعثة، وحددت ١٢٩ نشاطا ينبغي للبعثة إنجازها بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ أو تسليمها إلى الشركاء بعد ذلك. ورصدت تنفيذ الخطة لجنة رفيعة المستوى معنية بالمرحلة الانتقالية، ترأسها رئيس الجمهورية وتألّفت من كبار المسؤولين في الحكومة والبعثة.

وفي كل سنة، تحولت ولاية البعثة إلى عنصر كبير من شرطة الأمم المتحدة يزيد قوامه عن ٦٠٠ من أفراد الشرطة والضباط العسكريين، إضافة إلى مئات الموظفين المدنيين

التيموريين والدوليين والمتطوعين. ومنذ إنشاء البعثة، ما برح موظفوها يعملون مع جميع شرائح المجتمع التيموري، بما فيها الشرطة والقوات المسلحة، والبرلمان الوطني والأحزاب السياسية، وجماعات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في جميع أنحاء البلد، وذلك بغية مساعدة تيمور - ليشتي على تحقيق الاستقرار، وإقامة دولة قادرة على الصمود، وتحسين ظروف عيش جميع مواطنيها.

وبفضل عزيمة التيموريين وقادتهم، وقدرتهم على استعادة حيويتهم، وبمساندة المجتمع الدولي، قطعت تيمور - ليشتي شوطا كبيرا منذ عام ٢٠٠٦. فقد عاد المشردون إلى مساكنهم بسلام. ومنذ آذار/مارس ٢٠١١، أصبحت الشرطة الوطنية مسؤولة عن حفظ الأمن في جميع أنحاء البلد، وذلك دون حدوث أي خلل كبير في القانون والنظام. وتترايد قوة وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني التيمورية فهي اليوم أقوى من أي وقت مضى، حيث إنها تقدم إسهامات هامة في النقاش الديمقراطي في البلد. كما أن حدة الفقر آخذة بالانخفاض نتيجة لاستثمارات القطاع العام في الهياكل الأساسية والخدمات، المتأتية من إيرادات الموارد النفطية لتيمور - ليشتي، التي تتم إدارتها من خلال صندوق النفط. ومنذ عام ٢٠٠٥، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة أكثر من ستين وبات يبلغ الآن ٦٢.١ سنة. وقفزت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية من ٦٣ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٩٠ في المائة في الوقت الحاضر، وهو ما يشكل عنصرا رئيسيا في الاستقرار والنمو في المستقبل. والبلد هو في طريقه للقضاء على الأمية بين البالغين بحلول عام ٢٠١٥.

وعلى الجبهة السياسية، شهد عام ٢٠١٢ انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة وسلمية، تلاها تشكيل سلس لحكومة جديدة. وقد توجه ما يفوق بكثير ٧٠ في المائة من السكان إلى مراكز الاقتراع من أجل التصويت، سواء في الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية. ومن خلال نظام للحصص، تشكل النساء نسبة ٣٨ في المائة من أعضاء البرلمان، وهي أعلى نسبة لتمثيل المرأة في برلمانات منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وخارج حدود تيمور - ليشتي، انتقل البلد من تلقي المساعدة في حفظ السلام إلى تقديم أفراد للمساهمة في عمليات الأمم المتحدة في أنحاء أخرى من العالم. وتولى البلد دورا قياديا في مجموعة الدول الهشة السبع، وأصبح مشاركا رئيسيا في الاتفاق الجديد بشأن فعالية المعونة.

وفي القرار ٢٠٣٧ (٢٠١٢) المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، مدد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة نهائية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ومع ذلك، لا تعني مغادرة البعثة انتهاء انخراط الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، حيث أن البلد لا يزال يواجه عدة تحديات. وقد عقدت الأمم المتحدة العزم على قبول اقتراح الحكومة بأن تواصل الهيئة العالمية

قيامها بدور الشريك الهام خلال المرحلة الجديدة من تنمية البلد، وإقامة علاقة عمل مبتكرة للتعاون في مرحلة ما بعد البعثة تركز على تعزيز المؤسسات والتنمية.

#### قيادة البعثة

- أنول كاري - الممثل الخاص للأمين العام، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩
- أميرة حق - الممثلة الخاصة للأمين العام، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ - حزيران/يونيه ٢٠١٢
- فين ريسكي - نيلسن، الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام، حزيران/يونيه ٢٠١٢ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

#### القوام المأذون به [القرار (2006) S/RES/1704]

- ٦٠٨ ١ من أفراد الشرطة
- ٣٤ من ضباط الاتصال العسكري وضباط الأركان
- العنصر المدني الملائم

#### مجموع الموظفين الذين خدموا منذ عام ٢٠٠٦

- ٣٨١ ٥ من الأفراد النظاميين
- [١١٩ ٥ من أفراد الشرطة
- و ٢٦٢ من الضباط العسكريين]
- ٩٨٩ من الموظفين الدوليين
- ١ ٥٩٣ من الموظفين الوطنيين
- ٧٤٧ من متطوعي الأمم المتحدة

#### وفيات البعثة

- ٩ من أفراد الشرطة
- ٣ من الموظفين المدنيين الدوليين
- ٤ من الموظفين المدنيين الوطنيين

---

• المجموع ١٦

## البلدان المساهمة بقوات شرطة وقوات عسكرية

ضباط الاتصال العسكري وضباط الأركان:

أستراليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بنغلاديش، سنغافورة، سيراليون، الصين،  
الفلبين، فيجي، ماليزيا، نيبال، نيوزيلندا، الهند، اليابان.

أفراد الشرطة:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أستراليا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، باكستان،  
بالاو، البرازيل، البرتغال، بنغلاديش، تايلند، تركيا، جامايكا، جمهورية كوريا، رومانيا،  
زامبيا، زمبابوي، ساموا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السويد، الصين،  
غامبيا، فانواتو، الفلبين، فيجي، قيرغيزستان، كرواتيا، كندا، ماليزيا، مصر، ناميبيا، نيبال،  
نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، الولايات المتحدة، اليابان، اليمن.

صادرة عن إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة بالتشاور مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في

تيمور - ليشتي

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢